جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية/ كلية الآداب

قسم الجغرافية

التنمية الزراعية في الوطن العربي

(تحليل جغرافي)

بحث تقدمت به الطالبة

هبة عبد الأمير عذاب

الى مجلس قسم الجغرافية / كلية الآداب / جامعة القادسية وهو جزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في آداب الجغرافية

بأشراف

الاستاذ المساعد

الدكتور حمادي عباس حمادي

١٤٣٨ هـ **٢٠١٧ م**

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَۖ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُۖ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَاۚ تِلْكَ عُقْبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّعُقْبَى ٱلْكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ ٣٥

صَدَقَ اللهُ العلّي العَظيم

[الرعد : ٣٥]

الإهداء

الى الذين سطروا بدمائهم أروع ملاحم البطولة

من أجل هذه الأرض .... شهدائنا الأبرار

الى نبع المحبة والحنان والوفاء وأغلى ما أملك

وهي من أجلي تبذل الغالي والنفيس ... أمي الغالية

الى من قدم لي الدعم مادياً ومعنوياً ونفسياً

وسر نجاحي ونور دربي ..... والدي العزيز

الي بستان العلوم والمعرفة ومن علمني وأنار لي الدرب

وأن بالعلم نبني الصروح ... اساتذتي الكرام

شكر وتقدير

أشـــكر الله تعـــالى ... علـــى فضـــله حيـــث أتـــاح لـــي إنجـــاز هـــذا العمـــل فله الحمد أولاً .. وآخراً ..

وأقدم شكري وتقديري واعتزازي إلى أستاذي المشرف على البحث الدكتور (حمادي عباس حمادي) لما بذله من جهد جهيد في الإشراف على هذا البحث وإخراجه بهذه الحلة .

كما وأشكر أولئك الذين مدوا لي يد المساعدة طيلة فترة الدراسة .

جزاهم الله جميعاً خير الجزاء .

هبة

الفهرست

الموضوع	الصفحة
المقدمة	ز
المبحث الأول : أهمية الزراعة والتسمية الزراعية	٢
١. أهمية الزراعة	٢
٢. التسمية الزراعية	٤
المبحث الثاني : الخصائص الجغرافية للوطن العربي	٩
أولاً : الخصائص الطبيعية (السطح – المناخ – التربة – الموارد المائية)	٩
أ. السطح	٩
الهضاب	٩
الجبال	٩
السهول	١٠
السهول الفيضية	١٠
السهول الساحلية	١١
ب. المناخ في الوطن العربي	١٢
الحرارة	١٢
الضغط الجوي	١٢
الأمطار	١٢
الموارد المائية	١٤
ج. التربة في الوطن العربي	١٤
تربة البحر المتوسط	١٥
التربة الفيضية	١٥
التربة الصحراوية	١٥
تربة المرتفعات	١٥
أهم العوامل الطبيعية المؤثرة على التنمية الزراعية في الوطن العربي	١٥
المناخ	١٥
الموارد المائية	١٦
ثانياً : الخصائص البشرية	١٨
– السكان	١٨
– الأيدي العاملة	٢٠
– السياسة الزراعية	٢٠
– السوق والنقل	٢٣
المبحث الثالث : واقع التنمية الزراعية في الوطن العربي	٢٥
الانتاج الزراعي في الوطن العربي	٢٥

التنمية الزراعية من خلال التوسع الأفقي	٢٥
التنمية الزراعية من خلال التوسع العمودي (الرأسي)	٢٦
الثروة الحيوانية في الوطن العربي وسبل تنميتها	٣٠
أ. النظام الرعوي (الرحالة)	٣٠
ب. تربية قطعان المواشي حول المدن	٣٠
ج. نظم الانتاج الحيواني المكثف المتخصص في الانتاج	٣٠
د. نظم الانتاج الحيواني شبه المكثف التقليدي	٣٠
الثروة السمكية في الوطن العربي وسبل تنميتها	٣٢
الاستنتاجات	٣٥
التوصيات	٣٦
المصادر	٣٩

المقدمة

شهدت خطط التنمية خلال النصف الثاني من القرن الماضي اخفاقات عديدة على مستوى الوطن العربي مما أدى الى فشلها في تحقيق اهداف السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية بصورة عامة وبالتنمية الزراعية بصورة خاصة . وهذا ادى بدوره ظهور مشكلة العجز الغذائي وتفاقمها . وذلك في الوقت الذي اشتدت فيه تحديات العولمة وضرورة اقتصاد السوق وتحرير التجارة واستخدام الغذاء كوسيلة للضغط السياسي والاقتصادي من قبل الدول الصناعية المنتمية والمصدرة للسلع الغذائية الضرورية والاساسية .

ان السبب في قصور التنمية الزراعية في الوطن العربي وعجزها الواضح عن تحقيق الامن الغذائي هو تعرضها الى العديد من الأزمات والمعوقات التي صاحبت خطط التنمية الاقتصادية منذ السبعينات وحتى وقتنا الحاضر والتي أدت الى اصابة الهياكل الاقتصادية وباختلالات انتاجية ناجحة عن تخلف وتدني مستوى الأنظمة الاقتصادية وعدم اتباع سياسة زراعية واضحة المعالم ، بالإضافة الى تأثر العوامل الخارجية وما تسببه من تحديات الامر الذي جعل استمرار عملية التنمية ونجاحها مرهون بتجاوز هذه المعوقات والتحديات واعادة بناء وخلق ظروف جديدة للإنتاج وكذلك اتباع سياسات زراعية خاصة بالتنمية الزراعية وسوف نناقش في بحثنا هذا التنمية الزراعية في الوطن العربي وقد قسم الى مقدمة وثلاثة مباحث وقد خصص المبحث الاول لأهمية الزراعة والتنمية الزراعية والمبحث الثاني فقد نوقش فيه الخصائص الجغرافية في الوطن العربي سواء كانت طبيعية (السطح – المناخ – التربة – الموارد المائية) أو بشرية (السكان – اليد العاملة – السياسة الزراعية – السوق) ، أما المبحث الثالث فقد تناول واقع التنمية الزراعية في الوطن العربي وقد تشمل (التنمية الزراعية من خلال التوسع الافقي والعمودي والثروة الحيوانية والسمكية) .

وقد ختم بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات .

الإطار النظري

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث الرئيسي في التساؤل الآتي :

هل ان التنمية الزراعية في الوطن العربي قادرة على مواكبة النمو السكاني وتلبية الحاجات الغذائية للسكان ، ويفترض البحث ان التنمية الزراعية في الوطن العربي بوضعها الراهن لا عليها ان تواكب الزيادات .

هدف البحث لتسليط الضوء على واقع التنمية الزراعية في الوطن العربي ومستقبلها المتطور ، ومفهوم وطبيعة الأمن الغذائي ومتطلباته في الاقتصاد .

المبحث الأول

أ. أهمية الزراعة :

تعتبر الزراعة احد القطاعات الحيوية في العديد من الدول العربية في تشكل المصدر الرئيسي لإعالة نسبة كبيرة من السكان بحيث تساهم في تشغيل اكثر من ٢٧ [١] مليون عامل أي حوالي ٢٢.٣% من اجمالي القوة العاملة .

على الرغم من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية بهذا القطاع والتطور الذي شهده في السنوات الاخيرة (الشكل رقم (١)) إلا أن مساهمته في الانتاج المحلي الاجمالي لمجموع الدول العربية ما تزال ضعيفة مقارنة مع باقي القطاعات الانتاجية وتشكل نسبة ٥.٤% سنة ٢٠١٢ [٢] اي ما يعادل ١٣٩ مليار دولار .

الشكل رقم (١) مساهمة القطاع الزراعي العربي

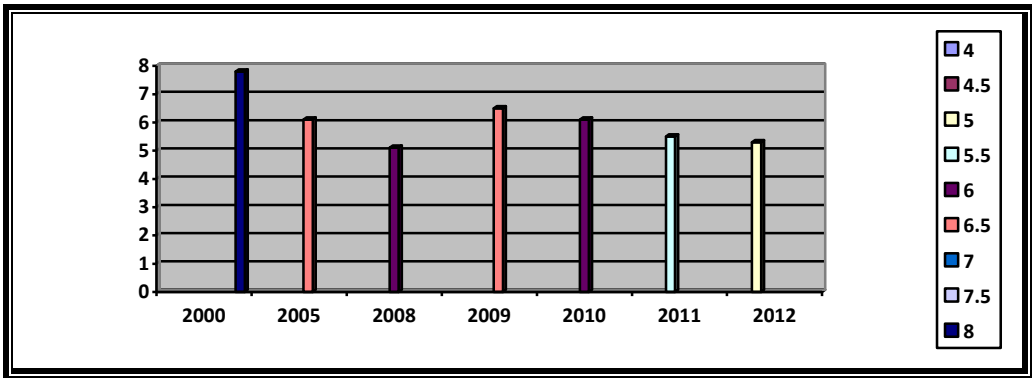

المصدر : من عمل الطالبة اعتمادا على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية اوضاع الامن الغذائي العربي التقرير الاقتصادي الموحد صندوق النقد الدولي ٢٠١٣ .

هذه المساهمة شهدت كذلك تراجعا ملموسا خلال السنوات الأخيرة حيث بلغت ١٠٧.٨ في ٢٠٠٠ و ١٦.٥ في ٢٠٠٩ و ٦.١% و ٥.٥% في ٢٠١١ و٤٥% في عام ٢٠١٢ الشكل رقم (١) وتختلف مساهمته في الناتج القومي الاجمالي من دولة الى اخرى فهي ترتفع في بعض الدول كمصر والتي لا تزال تتصدر الدول العربية من حيث الانتاج الزراعي وتبلغ نسبتها ٣٣% تتبعها السودان ١٦.٢% والجزائر ١١.٥% والمغرب ٩.٦% والسعودية ٩.٥% وسوريا ٨.٧% الشكل (٢) .

وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية حوالي ٣٧٠ دولاراً في عام ٢٠١٢ ويتفاوت هذا المتوسط بين خطة واخرى ففي السودان يبلغ حوالي ٦٤٤ دولار وفي لبنان ٥٩٤دولار . فيما يوجد في ادنى الترتيب كل من البحرين وقطر وليبيا وجيبوتي بأقل من ١٠٠ دولار .

---

[١] أوضاع الامن الغذائي : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ٢٠١٣ التقرير الاقتصادي الموحد ٢٠١٣، صندق النقد العربي .

[٢] اوضاع الامن الغذائي العربي ، المصدر نفسه .

ولا يزال هذا القطاع يتسم بضعف في الانتاجية وخاصة في الزراعة المطرية ويظهر ضعف الانتاجية بشكل كبير اذا ما قورنت مع انتاجية الدول المتقدمة والتي تفوق بنحو ضعفين ونص انتاجية العامل في العديد من الدول العربية يدخل في هذا الاطار مجموعة الحبوب والتي تشكل أهمية بالغة في الوطن العربي من حيث قيمتها الاقتصادية والمساحة التي تشغلها أو أهميتها الاستراتيجية والغذائية فهي تمثل ٦٧% من محاصيل الغذاء . كما بلغ متوسط الانتاج السنوي خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٢ نحو ٥٣ مليون طن ليرتفع الى ٥٥.٥ مليون طن في عام ٢٠١٣. وقد شهدت انتاجية الحبوب تحسنا خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ نتيجة للتوسع في المساحة المزروعة بالرغم من انخفاض هذه المساحة منذ عام ٢٠١٠ خاصة في بعض الدول كسوريا الا ان الانتاجية ارتفعت نسبيا في بعض العربية لتصل ١.٩ طن/ هكتار في عام ٢٠١٣ لكنها لا تزال تقل عن نصف متوسط الانتاج على مستوى دول العالم والتي تبلغ ٣.٩ طن / هكتار وتقل عن ثلث الانتاجية في امريكا والتي تصل الى حوالي ٧ طن / هكتار [١] .

الشكل رقم (٢) مساهمة القطاع الزراعي العربي

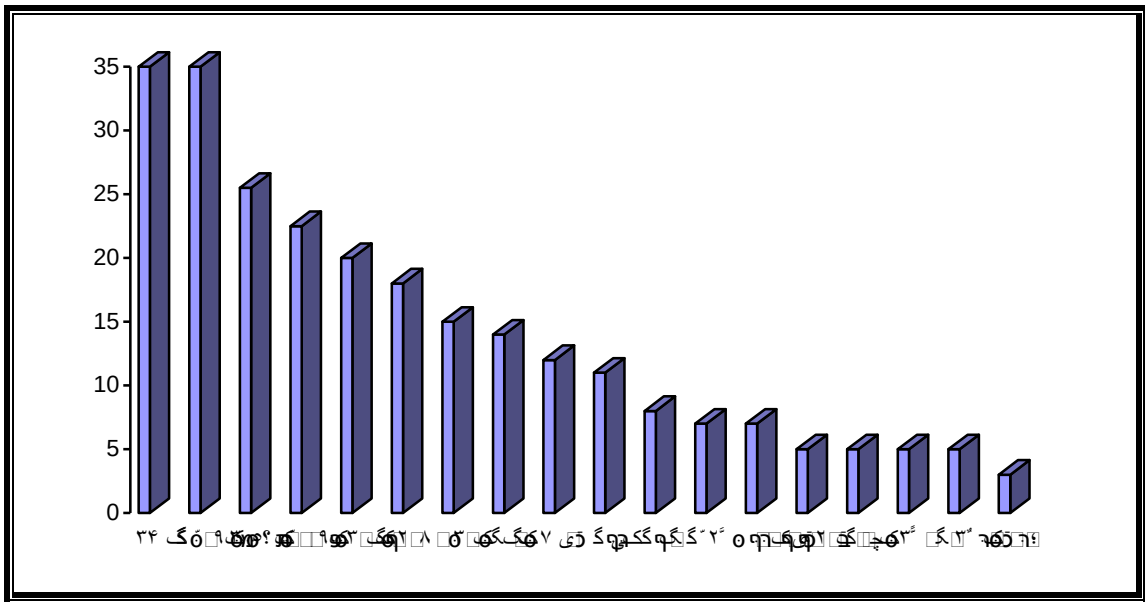

ب. التنمية الزراعية : ان العلاقة بين الجغرافية والتنمية علاقة جدلية لا يمكن فصلها عن بعضها ما كون التنمية وان اختلفت الآراء في تحديد مفهومها فأنها تعتمد على اربعة مرتكزات اساسية ويعد رأس المال والموارد الطبيعية والموارد البشرية والتكنولوجيا [٢] ، واذا كانت التنمية بمفهومها الحديث يعتمد اساسا على التخطيط سواء على

---

[١] كارل يوفا ، استصلاح الاراضي (الري والصرف والمقتنعات المائية للأشجار والمحاصيل في المناطق الجافة والرطبة وطرق الري المختلفة ، ط٢ ، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة ، دمشق ، ٢٠٠٠، ص ٥٠-٨٠ .

[٢] محمد دلق الدليمي ، فواز احمد موسى ، جغرافية التنمية (مفاهيم – نظريات – تطبيقية) دار الفرقان للطباعة والنشر والتوزيع ط١، حلب ، سوريا ٢٠٠٦ ص٨

مستوى البلد ام الاقليم فان الجغرافية هي المجال العلمي الذي يحدد احالة الاقليم او الظاهرة الجغرافية سواء كانت طبيعية او بشرية او اقتصادية في حالتها القائمة ويفسر كيف وصلت تلك الظاهرة الى ما هي عليه وعبر اي وسيلة من التطور .

ان قرارات التخطيطية التي تهدف الى التنمية الشاملة او التنمية على مستوى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية عندما تطبق على الارض على شكل مشاريع زراعية او صناعية او ما يتعلق بالتنمية البشرية في مجالات الخدمات بكافة اشكالها تصبح ظاهرة جغرافية تختلف مما كانت عليه قبل العمليات التنموية ومن هنا يأتي مفهومه جغرافية التنمية على انها تعني بدراسة الظواهر الجغرافية والكشف عن الامكانات والمعوقات للتنمية ثم دراسة الظواهر التي تحقق تنمية العمليات التنمية وما ينتج منها من اعادة توزيع للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية [١] .

وقد شهدت التنمية خلال النصف الثاني من القرن العشرين تحولا في مفهومها وشكلها واهدافها ، سواء كان ذلك فيما يتعلق بحالتها أم مداها الزمني (مرحليا او مستداما) [٢] . فالتنمية في جوهرها عملية تغيير يقوم بها الانسان للبيئة التي يعيش ويمارس نشاطاته فيها . من اجل استثمارها بشكل امثل متزامنا في الوقت ذاته بالمحافظة على مكوناتها متوقفا بذلك على ما يتوفر في هذه البيئة من امكانات وبما يمتلكه الانسان من قدرات .

ان جوهر التنمية هو التغيير نحو الافضل لان التغيير نحو الأسوأ ليس عملية تغيير بل تخريب . ويمكن تحديد الابعاد النوعية للمفهوم الحديث للتنمية وبالتالي :

١. تحسين عناصر الإنتاج في العملية الانتاجية وتطوير التقنية التي سخرها الانسان في خدمة اهداف التنمية .
٢. تحسين الخدمات المجتمعية (الصحية ، التعليمية والبنى التحتية)
٣. تحسين مستوى الدخول للأفراد، التوزيع العادل والمتوازن من اجل رفع المستوى المعاشي
٤. المحافظة على البيئة وحمايتها من مخاطر التلوث .

أما مفهوم التنمية الزراعية فيتمثل في زيادة الانتاج النباتي والحيواني المخطط أو هي (الاستغلال الامثل لوحدة المساحة من الارض مع تنظيم العائد من استغلالها بأقل ما يمكن من التكاليف اي الوصول بالإنتاجية الى اكثر من الانتاجية الحدية بأقل التكاليف لوحدة المساحة ولتخفيف ذلك لابد من وضع التركيبة المحصولية الملائمة لنوع الارض والظروف البيئية الشبه المحيطة بها ، مع مراعاة البعد الاجتماعي وذوق المستهلك حتى يكون هنالك تسويق للمنتجات من وحدة المساحة مع استمرارية الانتاج وعدم تعرضه للمخاطر خصوصا في عملية الانتاج وتسويق المنتجات [٣] .

خارطة رقم (١)

خارطة الوطن العربي مبين عليها الوحدات (الدول) العربية

---

[١] ابراهيم المشهداني (مبادئ واسس الجغرافية الزراعية ، ط١ ، مطبعة الارشاد بغداد ، ١٩٧٠ ص١٥-١٨

[٢] حيدر عبود كزار ، تحليل جغرافي لإمكانات التنمية الزراعية واهميتها في تحسين التنمية المستدامة .

[٣] محمد السيد عبد السلام ، التكنلوجيا الحديثة ، والتنمية الزراعية في الوطن العربي .

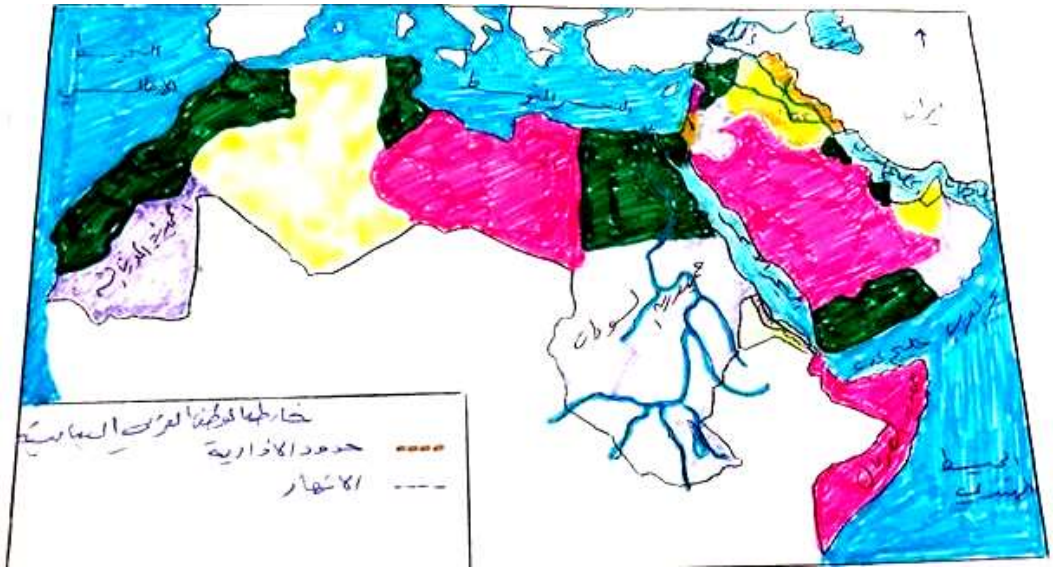

المصدر : من عمل الطالبة اعتماداً على أطلس العراق والعالم

وهنالك من ينظر الى التنمية الزراعية بكونها التنمية الريفية نفسها في حالة زيادة الانتاج النباتي والحيواني وهذا الرأي يستبعد دور الجانب البشري واهمال عملية نشر الصناعات التحويلية للسلع الزراعية في الريف [١] .

وتعرف ايضا على انها عملية تحسين الانتاج الزراعي كما ونوعا لتحقيق الامن الغذائي وتقليل الاعتماد على الاستيراد ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال احداث ثورة فنية عن طريق وسائل الانتاج المتبقية واحداث تغييرات اجتماعية وثقافية وصحية في المجتمع الريفي الى جانب الثورة الفنية واستخدام التكنلوجيا الملائمة .

ويمكن ان تكون التنمية الزراعية اوسع من هذا المفهوم فهي العملية التي تتمخض عنها رفع المستوى المعاشي لأبناء الريف ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي اليوم تأخذ مفهوما اكثر شمولا وهو التنمية الزراعية المتكاملة لأنها تأخذ على عاتقها بناء الانسان الذي هو مادة التنمية الاساسية فهو الهدف والوسيلة معا [٢] .

فالتنمية يعني قبل كل شيء اعادة بناء القوى البشرية في الريف وتطويرها ثقافيا واجتماعيا وبموجب هذه النظرية فان التنمية الزراعية تعد عملا اراديا تلقائيا يحتاج الى سياسات ونظم برامج وحشد كبير للإمكانيات المادية والبشرية خارطة رقم (٢) .

وتسعى التنمية الزراعية لتحقق مجموعة أهداف مهمة على المدى القريب والبعيد وهي :

١. تحقيق الاشباع المتزايد لحاجات السكان من السلع الزراعية الاستهلاكية وتقليص الاستيراد .
٢. رفد الصناعات الوطنية بما نحتاجه من مواد زراعية داخله في الصناعة وتقليل الاعتماد على الاستيراد من الخارج .
٣. تطوير امكانات التصدير السلع الزراعية كهدف مهم ضمن استراتيجية التنمية الزراعية .

---

[١] عدنان مكي ، فلاح الغزاوي ، التنمية والتخطيط الاقليمي

[٢] محمد السيد عبد السلام ، التكنلوجيا الحديثة والتنمية الزراعية ، مصدر سابق ص٣٨ .

٤. توفير فرص واسعة ومتزايدة للعمل الزراعي ، بحيث يستوعب الطاقات البشرية الحالية تلك التي تدخل سوق العمل سنويا .
٥. رسم خريطة استثمارية تراعي الجوانب والميزات الاقليمية والارتفاع بالكفاءة الانتاجية بحيث تتكامل على المستوى القومي الى اعلى معدلاتها الانتاجية .

المبحث الثاني

الخصائص الجغرافية للوطن العربي

أولا : الخصائص الطبيعية (السطح – المناخ – الموارد المائية للتربة)

الوحدات التضاريسية الآتية :

١. الهضاب : وتمثل هضبة افريقيا الشمالية وهضبة شبه الجزيرة العربية وهضبة افريقيا الشمالية تضم اجزاء واسعة من اقطار المغرب العربي وكل الاراضي التي تمتد الى الجنوب من جبال الاطلس وكذلك تشمل ليبيا واجزاء من مصر والجزء الشمالي الغربي من السودان .

وتضم هذه الهضبة مجموعة من الصحاري . وتكون انا رملية مثل صحاري موريتانيا وكذلك في الجزائر . وفي جمهورية مصر او صحاري صخرية وتوجد في ليبيا وهنالك الصحراء (تكوينات الحمادة) وهي صحراء تتشكل من صخور شديدة الصلابة .

اما هضبة شبه الجزيرة العربية تمتد في اجزاء واسعة من البلدان العربية الاسيوية امتدادا من الخليج العربي في الشرق الى مرتفعات البحر الأحمر في الغرب ومن البحر العربي الى الجنوب من حدود الوطن العربي وهي اربعة اقسام بادية الشام وصحراء النفوذ والربع الخالي وهضبة نجد .

٢. الجبال : تتميز الجبال في الوطن العربي بانها جبال متوسطة الارتفاع وتكونت نتيجة العوامل الالتوائية والعوامل الانكسارية ومن اهم هذه الجبال جبال الأطلس وتتألف من عدة سلاسل جبلية الموازية لساحل البحر المتوسط وذلك من جهة الغرب باتجاه الساحل المحيط الاطلسي وترتفع لتصل على اكثر من اربعة الاف قدم ومن اهمها جبال اطلس الشمال واطلس الصحراء .

اما جبال كردستان فتمتد في الشمال الشرقي من الوطن العربي وهي امتداد لجبال زاكروس وتبلغ اعلى ارتفاع لها في حصاروست اما جبال عمان فتظهر في الجنوب الشرقي من الجزيرة العربية ومن اهم جبالها الجبل الاخضر ويشكل ارتفاعه ٣٠٠٠ متر .

اما الجبال الانكسارية فيرجع سبب تكونها الى تصدع وانكسار التي تعرضت لها المنطقة ومن اهم جبالها هي مرتفعات البحر الاحمر ويمتد من رأس خليج السويس وحتى هضبة الحبشة من الجنوب ويبلغ متوسط ارتفاعها (٩٠٠) متر ومن اهمها (جبل فاطمة) اما جبال الحجاز وعسير فهي تمتد بمحاذاة الساحل الشرقي للبحر الاحمر ومن اهم جبالها (السترات)

٣. السهول : ويمكن تقسم السهول في الوطن العربي الى نوعان من السهول هما :

أ. السهول الفيضية : ويقصد بها تلك السهول التي كونتها الانهار مثل سهل دجلة والفرات ووادي النيل . وتعد هذه السهول من اخصب سهول الوطن العربي واكثرها سكانا واقدمها حضارة ومن اهم انواعها هي سهول دجلة والفرات وتحتل خمس مساحة العراق ما يعادل ٩٣٠ كيلومتر مربع على شكل مستطيل وتمتاز بوجود الاهوار مثل هور الحويزة وشرق نهر دجلة وهور الحمار الى الجنوب من الفرات ام سهول وادي النيل فتشمل المساحات الممتدة على طول نهر النيل وتمتاز بأنها خصبة جدا . اما سهول السودان التي تمتد جنوب ووسط البلاد فتشمل حوض بحر الجبل وبحر الغزال وتمتاز بانها مناطق مستوية السطح ، اما سهول وسط السودان فهي تمتد حتى مرتفعات النوبة في الغرب ويمثل القسم الغربي اهم جهات السودان واكثرها سكانا وتمتد من النيل الازرق والنيل الابيض .

ب. السهول التي تكونت في بطون الوديان في المناطق الجلية وهي سهول تأتي بالمرتبة الثانية من حيث المساحة والأهمية وتكونت نتيجة الانهار الجبلية ومن امثالها سهول ميسور المحصورة بين جبال الريف والهضبة المراكشية .

ت. السهول الساحلية : وهي السهول الممتدة على طول السواحل العربية وهي خصبة وتحتوي التربة على مركبات عضوية ومن اهم هذه السهول هي السهول الساحلية للبحر المتوسط والمحيط الاطلسي في بلاد الشام ومصر وليبيا . [١]

---

[١] منصور حمدي ابو علي ، مصدر سابق .

خارطة (٢)

خارطة الوطن العربي مبين عليها أهم السهول

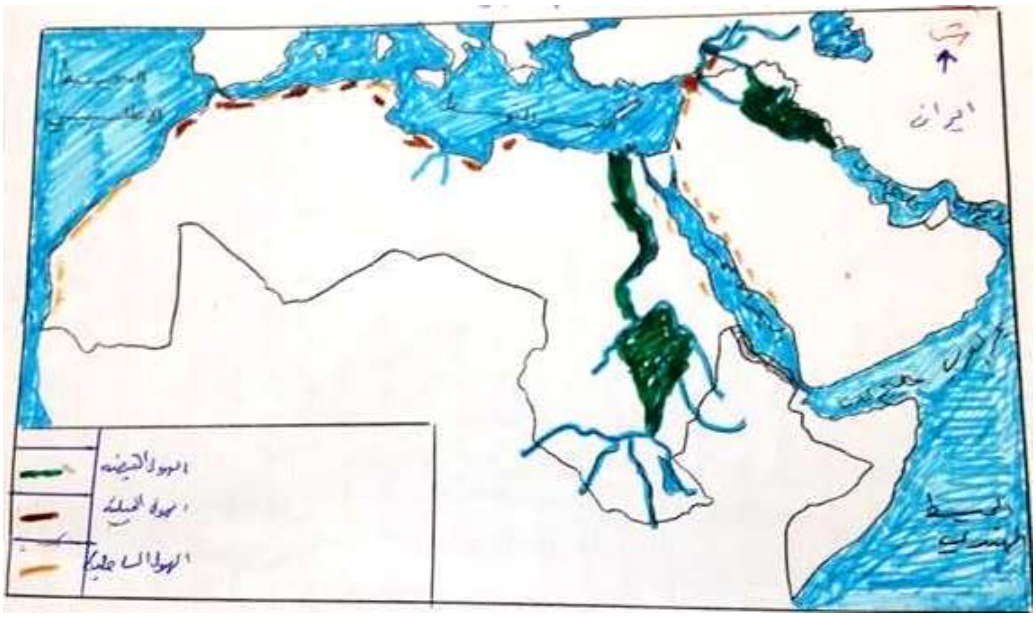

المصدر : من عمل الطالبة اعتماداً على أطلس العراق والعالم

والسهول الداخلية للبحر الاحمر وتشمل سهول الحجاز واليمن وعمان من ناحية الشرق وسواحل مصر والسودان من ناحية الغرب وهي سهول غير صالحة للزراعة وذلك لأنها ضيقة بصفة عامة وتقع بين الحافات الجبلية والبحر .

ب. مناخ الوطن العربي :

من أهم عناصر المناخ المؤثرة على الزراعة في الوطن العربي هي :

١. درجة الحرارة : تتصف المنطقة العربية بارتفاع درجة الحرارة في فصل الصيف بوجه عام فهي تصل الى ٣٥م° في الجهات الداخلية و ٢٨م° في الجهات الساحلية . أما عن المدى الحراري السنوي فهر كبير في الجهات الداخلية ويصل الى ١٩م° [١] ويعود ذلك الى حالة الجفاف السائدة في تلك المناطق ، اما في الجهات الساحلية فيصل الى ١٤م° .

---

[١] عادل يوفا ، استصلاح الاراضي (الري والصرف والمستنقعات المائية والمحاصيل في المناطق الجافة والرطبة وطرق الري المختلفة ، ط٢، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة ، دمشق،٢٠٠٠،ص٥٠-٨٠.

٢. الضغط الجوي : يتأثر الوطن العربي بحكم موقعة الجغرافي بظاهرات اساسية منها نظام الضغط ومناطقه (٢) مما يؤثر على حركة الرياح ويتأثر بالمناطق الضغطية التالية :

- منطقة الضغط الجوي الآزوري .
- منطقة الضغط الجوي المنخفض الاستوائي .
- حالة الضغط الجوي فوق القارة الآسيوية .
- الانخفاضات الجوية الاعصارية .

٣. الامطار: ان الصفة المميزة للوطن العربي انه يمثل جزء كبير من النطاق الجاف وبذلك تحدد كمية الامطار الساقطة للتوزيع الجغرافي للغطاء النباتي من حيث الكثافة والنوع كما ان لها اثر واضح في توزيع السكان وطبيعة الانشطة الاقتصادية ومن اهم خصائص التساقط المطري في الوطن العربي هي:-

- قلة كميات الامطار الساقطة
- تقل كميات الامطار في النطاق الداخلي في كل من الاردن ولبنان والمغرب العربي
- الامطار فصلية فتسقط في فصل الشتاء في الجهات الشمالية اما في فصل الصيف فتسقط في السودان وفي مناطق اخرى
- يتسم التساقط المطري بالتذبذب وعدم الانتظام سواء من حيث الوقت او الكمية وهذه الصفة تقلل من اهمية الامطار والاعتماد على الموارد المائية السطحية
- يقل التساقط المطري تدريجيا نحو داخل اليابس في اوطن العربي فيصل الى حوالي ١٠٠ملم سنويا مما يقلل ظهور الحياة النباتية.

جدول رقم (١) اهم الاقاليم المناخية في الوطن العربي [١]

الإقليم	الموقع والامتداد	الحرارة	الامطار	النباتات	الحيوانات
اقليم البحر المتوسط	يقع بين دائرة عرض ٢٨-٣٧.٣٠ شمال خط الاستواء المناطق الساحلية للبحر المتوسط	صيف حار جاف وشتاء معتدل	امطار شتوية تقل نحو الداخل	الصنوبر نباتات الاثمار الحولية والمعمرة	السناجب والارانب والغلان
المناخ الصحراوي يقع بين المتوسط والمداري	دائرة عرض ١٥-٢٨ درجة شمالا ويشمل ٨٠% من مساحة الوطن العربي	اشد الاقاليم حرارة وتمتاز بمدى حراري يومي وفصلي كبير جدا	شديد الجفاف ذو امطار نادرة جدا والتساقط في اوقات قصيرة	نبات شوكي يتحمل الحرارة العالية	هنالك انواع قليلة من الحياة الحيوانية
الاقليم المداري	يقع ضمن دائرة عرض ٨-١٥ شمال خط الاستواء	درجات الحرارة عالية في معظم الفصل	امطار متوسطة الكمية واغلبها في فصل الصيف	الغابات المدارية وحشائش الطويلة	الاسود

[١] محمد احمد الرويشي ، جوانب من مشكلة الغذاء في العالم والوطن العربي ، القاهرة ١٩٨٧، ص١٤-١٨ .

ج- الموارد المائية :

تؤدي المياه دور اساسي وغير مباشر في حياة الانسان بصورة عامة وكذلك تعد الموارد المائية ذات اهمية كبيرة في حياة الانسان والنبات على حد سواء وتقسم الموارد المائية في الوطن العربي الى :

١. الانهار : تجري في الوطن العربي ثلاثة من اشهر الانهار في العالم وهي النيل ودجلة والفرات ، اضافة الى وجود الانهار الصغيرة والتي تلعب دور مهم في الحياة الاقتصادية .
٢. المياه الجوفية: للمياه الجوفية اهمية كبيرة في اقاليم الوطن العربي خاصة المناطق الفقيرة بأمطارها. وهي على نوعين [١] الاول مياه جوفية قريبة من السطح ويمكن الحصول عليها بواسطة حفر الآبار الاعتيادية مثل الآبار في شبه الجزيرة العربية وفي سيناء وفي الهضبة الغربية من العراق.

اما النوع الثاني [٢] فهو المياه الجوفية العميقة وهي المياه التي لا يمكن الوصول اليها الا بواسطة آلة الحفر العميقة وبناء الآبار من هذا النوع يحتاج الى تكلفة عالية

د- التربة في الوطن العربي :

تعد التربة من العناصر الطبيعية المهمة من اجل النشاط الزراعي والتربة هي محصلة لتفاعل عدة عوامل كالصخور الام والمناخ والغطاء النباتي وهي قد تكون منقولة او محلية وهنالك ثلاث خصائص تتميز بها التربة في الوطن العربي هي:

١. انشاء التربة الرملية على مساحات واسعة .
٢. ظهور الترب الجبسية في مساحات واسعة من البلدان العربية .
٣. تفاقم حالات التملح فوق مساحات واسعة اصبحت في الوقت الحاضر تشكل مشكلة كبيرة وخطيرة على الواقع الزراعي .

اما التوزيع الجغرافي للتربة في الوطن العربي فهي :

١.تربة البحر المتوسط وتنتشر على امتداد الساحل الشرقي للبحر المتوسط في سوريا ولبنان وفلسطين وتوجد في تونس والجزائر والمغرب وهي اخصب الترب .
٢.التربة الفيضية وهي نوع من انواع الترب المنقولة وتوجد في وادي النيل في مصر وفي السهل الرسوبي في العراق وهي ترب صالحة للزراعة
٣.الترب الصحراوية وهي من اكثر الترب انتشارا في الدول العربية وتمتاز بانها فقيرة بالمواد العضوية ولا تصلح للإنتاج الزراعي.

---

[١] محمد السيد غلام ومحي صبحي عبد الحكيم، السكان ديموغرافيا وجغرافيا ، مكتبة الانجلو المصرية، ط٢، القاهرة،١٩٦٧,ص٢٢٨.

[٢] محمد محمود الصياد ،معالم جغرافية الوطن العربي ، المجلد الاول ، دار النهضة العربية بيروت،١٩٧٠، ص١٢٧-١٤٠

٤.ترب المرتفعات وتوجد في ثلاثة مناطق [١] هي اليمن ومرتفعات النوبة في السودان وفي جبال اطلس وهي من الترب الخصبة

اهم العوامل الطبيعية المؤثرة على التنمية الزراعية في الوطن العربي :

١. المناخ : من اهم الاسباب وراء ضعف الانتاج الزراعي في البلدان العربية هي تواجد معظم الاراضي الزراعية في مناطق جافة او شبه جافه فالأراضي الصحراوية تمثل ٦٨% من الاراضي [٢] في الوطن العربي كما تقدر مساحة الاراضي الزراعية المهددة بالتصحر بحوالي ٢.٩ كليون كم^{٢} أي ٢٠% من المساحة الاجمالية ويعتبر المغرب العربي اكبر المناطق العربية تصحرا بحوالي نصف مساحته مقابل ٢٩% في شبه الجزيرة العربية .

ونظرا للطبقة الصحراوية لأغلب الاراضي العربية تمثل مساحة الاراضي المزروعة البالغة ٦٩.٣ مليون هكتار ٥.٢% فقط من اجمالي المساحة الجغرافية و ١.٥% من المساحة الزراعية حول العالم كما ان نصيب الفرد من المساحة المزروعة لا يبلغ سوى ٠.١٩% هكتار ومقابل ٣.٦ هكتار بالنسبة للمساحة الجغرافية ويتجاوز نسبة الاراضي الزراعية للمساحات الكلية مقارنة مع النسبة العالمية ١٢% في كل من تونس ٣٢% وسوريا ٣١% ولبنان ٢١% والسودان ١٤% والمغرب وفلسطين ١٣% بينما تتراوح بين ٣% و ١٢% في البحرين والعراق ومصر والجزائر والاردن واليمن والامارات وقطر وتنخفض الى اقل من ٣٠% في باقي الدول العربية .

١. الموارد المائية : توضح المؤشرات التالية قدرة الموارد المائية في الوطن العربي بالمقارنة مع المناطق الاخرى في العالم وتمثل بالتالي احدى التحديات الرئيسية للتنمية الزراعية والامن الغذائي .

- يشكل الوطن العربي حوالي ١١% من مساحة العالم لكنه لا يمتلك سوى ٠.٧% من اجمالي المياه السطحية الجارية و ٢.١ % من اجمالي الامطار و ٢% من المياه المتجددة في العالم.
- جل الموارد المائية (٩٥%) هي مياه تقليدية (٨١% سطحية و ١٤% جوفية) وحوالي ٧٠% من هذه الموارد تأتي من خارج الدول العربية.
- يستهلك القطاع الزراعي العربي (٨٧%) من المياه (١٣% الباقية تخص الاغراض الصناعية) .
- تبلغ النسبة المروية من اجمال المساحات الزراعية ٤٠% مقابل ٢٥% فقط بالنسبة للمساحات الزراعية الموسمية .
- يشكل متوسط نصيب الهكتار الواحد في الوطن العربي خمس متوسط الهطول المطري السنوي العالمي ، اما نسبته من المياه السطحية فلا تتجاوز ٧% من المياه السطحية الجارية على مستوى العالم .

---

[١] محمد محمود الصياد ، مرجع سابق ،

[٢] محمد محمود الصياد ، انتاج الغذاء في الوطن العربي ، ندوة مشكلة الغذاء في الوطن العربي ، الكويت ، ١٩٧٨، ص١٣٠-١٤٠ .

- يبلغ متوسط نصيب الفرد العربي من المياه ٨٠٠ م^3/ سنة اي اقل من خط الفقر المائي العالمي المحدد بنحو ١٠٠٠ م^3/ سنة والمتوسط العالمي المقدر بحوالي ٧٠٠٠ م^3 / سنة الشكل رقم (٣) .

شكل رقم (٣) يبين نصيب الفرد من الموارد المائية لسنة ٢٠١٠

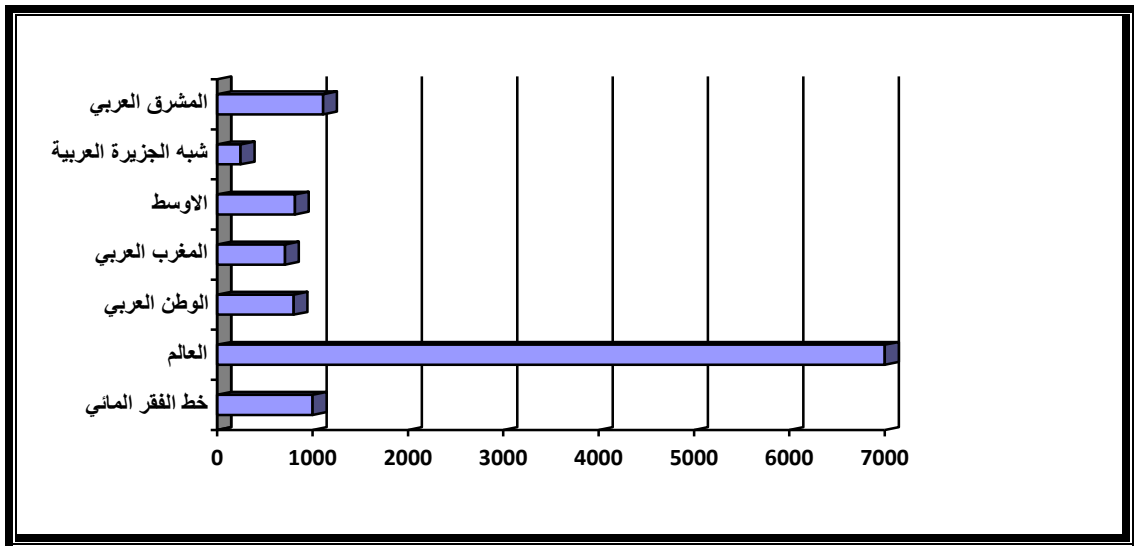

- على مستوى الاقاليم العربية .

يستحوذ الاقليم الاوسط على(٤٠%) من اجمالي موارد المياه في الوطن العربي متبوعا بالشرق العربي (٣١%) والمغرب العربي (٢٣%) وشبه الجزيرة العربية (٦%) من ناحية اخرى . ان اغلب الموارد المائية هي سطحية ويتصدر العراق هذه الدول تليه مصر ثم السودان وسوريا . يعتمد اسلوب السقي الزراعي كثيرا على المياه السطحية وعلى الري السطحي (حوالي ٨٧%) لكنه تسبب في ضياع نسبة كبيرة من المياه حيث ان كفاءة الري السطحي لا تتعدى (٤٧%) ، من اجمالي الموارد المائية [١] المستعملة في الري السطحي بالإضافة الى ذلك تتعرض الموارد المائية السطحية والجوفية الى الجائر والتلوث كما تعاني بعض الانهار مثل دجلة والفرات من زيادة الملوحة بسبب مياه الصرف الصحي والتبخر.

وبصفة عامة تشير اغلب المؤشرات الخاصة بالموارد المائية في الوطن العربي الى ندرتها وسوء التدبير والاسراف في استخدام المياه في القطاع الزراعي مما يؤثر سلبا على الانتاج الزراعي والامن الغذائي .

وتزداد خطورة هذا الأثر السلبي في المستقبل حيث تشير بعض التوقعات الة انخفاض نصيب الفرد من المياه في الدول العربية الى حوالي ٥٥٠م^3/سنة في عام ٢٠٣٠ والى أقل من ٢٠٠ م^3 في بعض الدول العربية نظرا لزيادة عدد السكان (معدل النمو ٢.١%) مقارنة بنحو (١.٢%) على المستوى العالمي وتحسن مستوى المعيشة والمتطلبات المتزايدة . في نفس الاتجاه تشير الاستراتيجية العربية للأمن المائي بأن المنظمة العربية تحتاج لتحقيق امنها الغذائي الى توفير ما يقارب ٥٥٠ مليار م^3 من المياه سنويا في عام ٢٠٢٥ في حال استمرار النمو السكاني الحالي .

---

[١] د. سالم توفيق النجفي ، التنمية الاقتصادية الزراعية ، مطبعة جامعة الموصل ، الطبعة الثانية، ١٩٨٧، ص١١٦-١٨١ .

ثانيا : الخصائص البشرية (السكان – الايدي العاملة – السياسة الزراعية – النقل – الاسمدة والمخصبات) .

١. السكان :

يبلغ عدد سكان الوطن العربي في عام ١٩٩٨ (٢٦٦) مليون نسمة اما في عام ١٩٩٩ فقد بلغ (٢٧٢) مليون نسمة وارتفع ليصل الى (٣١٠) مليون نسمه في عام ٢٠٠٦ اما في عام ٢٠١٠ فقد وصل الى (٣١٢) مليون نسمة وفي عام ٢٠١٤ بلغ (٣٣٦) مليون نسمة [١] ومن المعروف ان سكان الوطن العربي لا يتوزعون بصورة متساوية على اقطار الدول العربية وانما هنالك تباين في التوزيع ناتج من عدة عوامل منها العوامل الطبيعية والبشرية ويمكن رسم صورة التوزيع بالنمو التالي . خارطة رقم (٣)

أ. منطقة شمال افريقيا وتضم موريتانيا والجزائر والمغرب وتونس وليبيا ويعيش فيها حوالي (٨١) مليون نسمة .

ب. منطقة حوض النيل وتضم هذه المنطقة مصر والسودان والصومال وجيبوتي ويعيش فيها (١٠٨) مليون نسمة وتتركز اغلبها في مصر .

ج. منطقة العراق وبلاد الشام وتضم الاردن وسوريا وفلسطين والعراق ويعيش فيها (٥٥) مليون نسمة .

د. منطقة شبه الجزيرة العربية والخليج العربي وتضم السعودية والامارات وقطر والبحرين والكويت ويعيش فيها (٤٢) مليون نسمة .

اما التركيب النوعي للسكان والذي يقصد به عدد الذكور لكل ١٠٠ من الاناث وقد بلغت نسبة الذكور في الوطن العربي ٥٠% من مجموع السكان اما نسبة الاناث قد بلغت ٤٩% ويلاحظ ان هه النسبة متفاوتة بين بلد وآخر فقد سجلت الامارات العربية اعلى نسبة بلغت (١٠٧) ذكر لكل (١٠٠) انثى.

خارطة رقم (٣)

خارطة الوطن العربي موزع عليها السكان

[١] منير اسماعيل ابو نساور وزميله ، دراسات في الجغرافية الديمغرافية ، الاردن ،٢٠٠٤ ، ص ١٥-٢٥

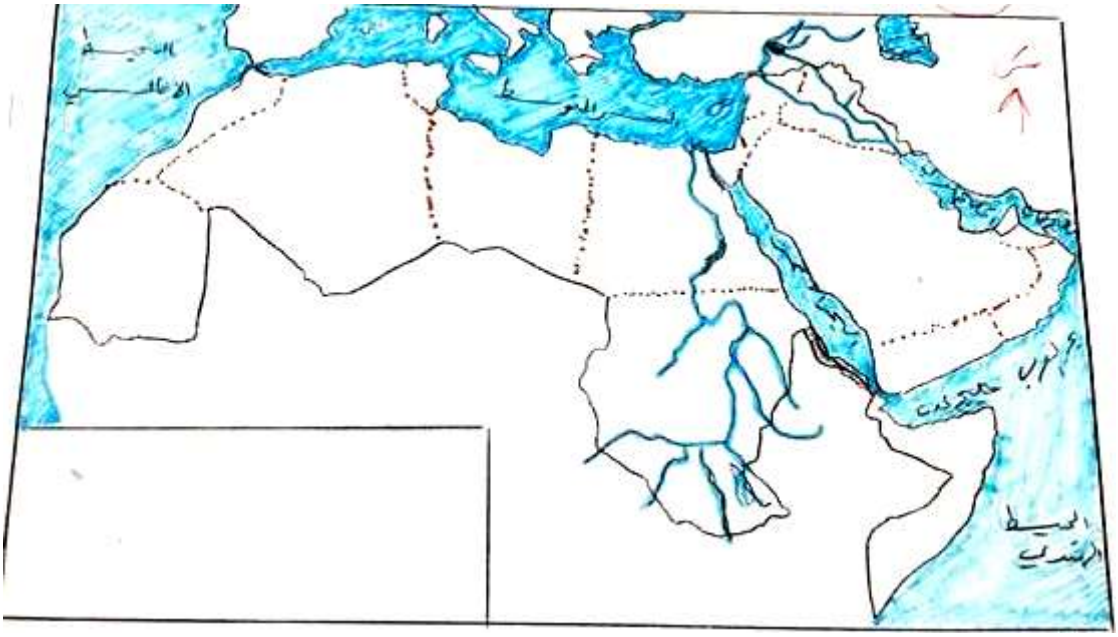

المصدر : من عمل الطالبة اعتماداً على أطلس العراق والعالم

٢. الايدي العاملة :

اما طاقة العمل البشري فتتمثل بعدد السكان في الفئة العمرية الشابة الواقعة بين (١٥-٦٥) سنة من العمر وتشكل هذه الفئة ٥٧% من افراد المجتمع السكاني ولا بد من الايضاح ان طاقة العمل البشري هي امكانية السكان المتوفرة كما يصفها هوم السكان وهي ليست طاقة عمل فعلية لان ليس كل افراد المجتمع داخلون في ميدان العمل الاقتصادي وان غير كافي ولا يغبر عن الحقيقة الواقعة لقوة العمل [١] خارطة رقم (٤) .

٣. السياسة الزراعية : تعتبر الزراعة احد القطاعات الحيوية في العديد من الدول العربية فهي تشكل المصدر الرئيسي لأعالة نسبة بيرة من السكان بحيث تساهم في تشغيل اكثر من ٢٧ مليون عامل اي حوالي ٢٢.٣% من اجمالي القوة العاملة العربية [٢] .

وعلى الرغم من الاهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا القطاع والتطور الذي شهده في السنوات الاخرة الا ان مساهمته في الناتج الاجمالي لمجموع الدول العربية ماتزال ضعيفة مقارنة مع باقي القطاعات الانتاجية

---

* الفجوة الغذائية بأنها صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية اي الفرق بين الكميات المنتجة محليا ومجمل الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي .

المصدر :

١. منظمة الزراعة والاغذية الدولية للأمم المتحدة (A.O.-م) انتاج الغذاء والدور الرئيسي للمياه ، روما ، ايطاليا، ١٩٩٦.

٢. محسن محارب عواد وزميله، مدخل الى الجغرافية الزراعية ، ط١، دار شموع للثقافة والطباعة والنشر والتوزيع ، ليبيا ، ٢٠٠٢، ص١٩٥ .

وتمثل (٥.٤ %) سنة ٢٠١٢ هذه المساهمة كذلك بصفة عامة تراجعا ملموسا خلال السنوات الاخيرة حيث بلغت (٧.٨%) في عام ٢٠٠٠ و (٦.١ %) عام ٢٠٠٩ و (٥.٥%) عام ٢٠١٢ .

وبالرغم من الجهود الحثيثة المبذولة من قبل الدول العربية وانتاجها السياسات الزراعية اكثر تشجيعا وتحفيزا لإنتاج السلع الغذائية الرئيسة لا يزال الوطن العربي يعاني من عجز كبير في الغذاء فقد بلغت قيمة الفجوة الغذائية (٣٥.٦) مليار دولار عام ٢٠١٣ وهي بذلك تفوق الناتج المحلي الاجمالي لبعض الدول مثل البحرين واليمن وموريتانيا والاردن .

خارطة رقم (٤)

الوطن العربي مبين عليها نسبة السكان الريفية

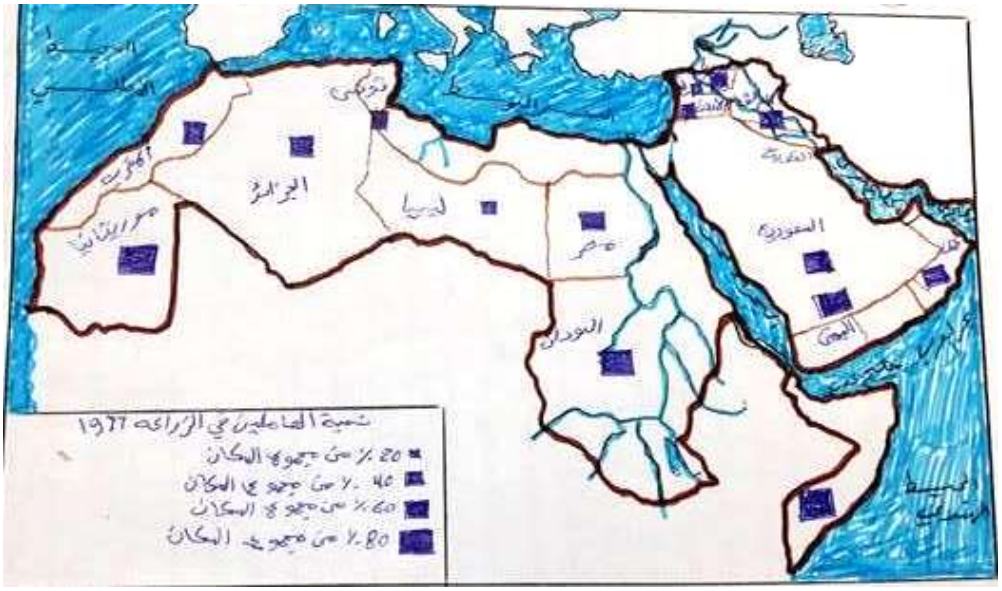

المصدر : من عمل الطالبة اعتماداً على أطلس العراق والعالم

وتشكل مجموعة الحبوب لوحدها اكثر من نصف اجمالي قيمة الفجوة الغذائية ٥٣% خاصة القمح والدقيق وتأتي مجموعة اللحوم في الصف الثاني من حيث الأهمية في الفجوة بحوالي ١٦.٥% عكس ذلك تتصدر مجموعة الخضروات بحوالي ٥٦.٤ % من قيمة الفائض من السلع الغذائية متبوعة بالأسماك ٤٣.٦% .

وتتوقع دراسات وتقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ان ترتفع قيمة الفجوة الغذائية الى حوالي ٥٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ و ٦٠ مليار دولار في عام ٢٠٣٠ هذا في حال استقرار معدلات نمو الانتاج الزراعي العربي واستمرار تزايد الاستهلاك وزيادة متوسط الدخل وعدد السكان وارتفاع اسعار السلع الغذائية [١] .

[١] من عمل الباحثة اعتمادا على نشرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي المجلد (٣٣) عام ٢٠٠٣ .

وبصورة عامة يواجه القطاع الزراعي في الوطن العربي عدة تحديات تتمثل اساسا في نسبة الموارد الطبيعية والبشرية في مختلف البلدان العربية والسياسات المتبقية لتنمية هذا القطاع سواء منها التي تدخل في اطار تشجيع الاسمدة والآلات الزراعية او تطوير الحث الزراعي او تشجيع الاستثمار في هذا القطاع خاصة التمويل والاقراض ويمكن ايجاز هذه التحديات والعوامل المؤثرة على السياسات الزراعية في الوطن العربي بالتحديات الطبيعية المتمثلة بالتصحر وقلة مصادر المياه واخرى بشرية تتمثل في الايدي العاملة و ما يرتبط به من فقر وتعليم وصحة بالإضافة الى قلة الاموال حيث ان اغلب الدول العربية (غير النفطية) تعاني من ميزانيات محدودة .

جدول رقم (٢) يبين الناتج الزراعي في الدول العربية بالأسعار ١٩٩٥-٢٠٠١-٢٠٠٦

	١١٩٥	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	معدل النمو	معدل النمو٢٠٠٦
المبالغ الزراعية (مليون دولار)	٤٥.١٨٧	٥٨.٣٢٧	٥٧.٥٠٠	٦٢.٣١٤	٦٦.٩٣٨	٥٦٩.٩	٧٩.٢٧٤	٥.٢	١٣.٤
نسبة الناتج الزراعي الناتج المحلي	٩.٥	٨.٨	٨.٥	٨.٣	٧.٥	٦.٤	٦.٣		
متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي	١٦٨	٢١٢	٢٠٤	٢١٧	٢٢٧	٢٣٢	٢٥٧		

٤. السوق والنقل : يرفع ضعف الانتاج الزراعي مقارنة مع الطلب الناتج عن النمو السكاني في الوطن العربي الى اللجوء الى الاستيراد لتلبية حاجيات السكان الغذائية فقد بلغت الواردات الزراعية من الخارج حوالي ٩٧ مليار دولار في عام ٢٠١٣ [١] لتمثل نسبة ١٠% من الواردات الكلية ونسبة نمو تساوي ٥% مقارنة مع عام ٢٠١٢ مقابل ١١% خلال الفترة من ٢٠٠٩ – ٢٠١٢ في المقابل بلغت الصادرات الزراعية ٢٤.٥ مليار دولار في عام ٢٠١٣ لتمثل بذلك ٢.٥% فقط من الصادرات الكلية ولا تعطي سوى ربع الواردات .

كما ان عجز الميزان التجاري الزراعي للدول العربية بلغ ٧٢ مليار دولار بنسبة تغيير سنوي وصلت الى ١٠.٥% بين عام ٢٠٠٠-٢٠١٣، اما في ما يخص التجارة الخارجية للسلع الغذائية فقد بلغت قيمة الصادرات حوالي ١٩.٤ مليار دولار في عام ٢٠١٣ مشكلة ما نسبته ٨٠% من الصادرات الزراعية . وبالتالي اصبحت نسبة تغطيتها لقيمة الواردات الغذائية حوالي ٢٤% مع الاشارة الى ان قيمة الواردات الغذائية فقد بلغت

[١] عبد الاله ابو عياش ، بعض ملامح التحضر في الوطن العربي ، مفاهيم واتجاهات ، مجلة كلية الآداب والتربية ، العدد التاسع ، ١٩٧٦ ، ص١١١

حوالي ٨٠.٤ مليار دولار مشكلة ما نسبته ٨٣% من الواردات الزراعية [١] ، لذلك زاد العجز التجاري للسلع الغذائية ليصل الى ٦١ مليار دولار في عام ٢٠١٣ انخفضت كمية الصادرات من مجموعة الحبوب والدقيق بحوالي ٢٥% في عام ٢٠١٣ بالرغم من ارتفاع قيمتها ويعود ذلك اساسا لتراجع كمية كل الصادرات للأسباب التالية :

١. انخفاض وارتفاع درجات الحرارة وقلة سقوط الامطار في العديد من الدول بين اكبر البلدان المصدرة للمنتجات الزراعية الرئيسية كالقمح مثل استراليا وكازاخستان وروسيا واوكرانيا والولايات المتحدة التي تعرضت مؤخراً ٨٠% من اراضيها زراعيا لأسوأ موجة جفاف .
٢. قيام ٢٥ دولة منتجة رئيسية كالأرجنتين ومولاي وزامبيا بفرض حضر او قيود على صادراتها من الحبوب لحماية الأمن الغذائي الوطني
٣. دخول الصين على خط الاستيراد بعد سنوات عديدة من الاكتفاء الذاتي ما بين ٢-٣ مليون طن من الارز و٤-٥ مليون طن من القمح و ٥-٦ مليون طن من الذرة
٤. بلوغ اسعار الذرة مستويات قياسية بسبب الجفاف واستخدامها المتزايد في انتاج الوقود الحيوي نظرا لارتفاع اسعار البترول بالإضافة الى الاستهلاك البشري

وقد أدى هذا الارتفاع على مستوى اسعار السلع الغذائية الرئيسية وتزامنه مع التطورات والثورات السياسية في بعض الدول العربية الى لجوء العديد منها الى اتخاذ عدة تدابير استعجالية واجراءات استثنائية كإلغاء الضرائب على الواردات ودعم اسعار الغذاء مما ادى الى اضعاف ارصدتها من العملة الصعبة واثقال كاهل الميزانية ومديونية العديد من الدول .

المبحث الثالث

[١] سامي الكاشف ، الموقف السكاني والنمو الحضري في الوطن العربي ، ندوة مشكلة الغذاء في الوطن العربي ، الكويت ، ١٩٧٨ ، ص١٥-٣٨.

واقع التنمية الزراعية في الوطن العربي

الانتاج الزراعي في الوطن العربي

١. التنمية الزراعية من خلال التوسع الأفقي
٢. التنمية الزراعية من خلال التوسع العمودي
٣. الثروة الحيوانية في الوطن العربي وسبيل تنميتها
٤. الثروة السمكية في الوطن العربي وسبيل تنميتها

الانتاج الزراعي في الوطن العربي : يلعب القطاع الزراعي دوراً هاما في الاقتصادات العربية نطرا لمساهمته في تحقيق الامن الغذائي وتوفير الدخل لنسبة غير قليلة من السكان وتوفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية .

١. التنمية الزراعية من خلال التوسع الأفقي : تتحكم الظروف المناخية والبيئية ونوعية الموارد الزراعية في آفاق التوسع في المساحات وزيادة الانتاج الزراعي وكذلك تتمثل محدودية الموارد المائية اهم العوامل التي تحد من التنمية الزراعية الأفقية. والمياه اكثر العناصر ندرة ، قد أدت الظروف المناخية غير المواتية في بعض الدول العربية في عام ٢٠٠٥ الى انخفاض انتاج اهم المحاصيل الزراعية كالقمح والذرة وتمثل مساحة الاراضي الزراعية المستقلة للإنتاج الزراعي عام ٢٠٠٥ حوالي ٣٦% من مساحة الاراضي القابلة للزراعة [١] ، وهنالك جملة من العوامل تحدد التوسع الافقي في تنمية الزراعة العربية ومنها :

أ. ان اغلب الاراضي القابلة للزراعة تقع في المناطق الجافة وشبه الجافة فالأراضي الصحراوية تمثل حوالي ٦٨% من مساحة الوطن العربي .

تشمل الاراضي المزروعة ٩٦.٣ مليون هكتار و ٥.٢% فقط من اجمالي المساحة الجغرافية وتستقر بنسبة الاراضي المروية الى مجمل المساحة المزروعة منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي في حدود ٢٠% وتتباين نسبة الزراعة المروية حيث تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي كلياً على هذا النوع من الزراعة مقابل ما بين ١٠% الى ٩٤% في الدول الأخرى [٢]

ب. يمثل الري السطحي حوالي ٨٧% من الاراضي المزروعة لكنه تسبب في ضياع نسبة كبيرة من المياه حيث ان كفاءة الري السطحي لا تتعدى ٤٧% من اجمالي الموارد المائية المستعملة في الري السطحي

ج. استخدام الاساليب التقليدية في الزراعة في الوطن العربي مقابل استخدام محدود للمبتكرات البيولوجية والميكانيكية ذات الدور المهم في زيادة الانتاجية فقد بلغ على مستوى استخدامات الحرار على سبيل المثال في عام ٢٠١٢ حوالي ١١ جرار لكل الف هكتار في الوقت الذي يصل فيه هذا العدد الى ٢٠ جرار على مستوى العالم ، أما في عام ٢٠٠٦ فقد شهد النمو الجيد للناتج الزراعي في عدة دول عربية في مقدمتها

---

[١] صلاح الدين على الشامي ، الوطن العربي ، ط١ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٦، ص١١١-١١٤.

[٢] ابراهيم المشهداني ، مبادئ واسس الجغرافية الزراعية ،ط١، مطبعة الارشاد ، بغداد، ١٩٧٠، ص٨٧-٩٧

السودان ومصر والمغرب والجزائر . وقد نما الناتج الزراعي في هذه الدول بنسبة ٣٩.٥ % نتيجة لسقوط الامطار بكمية جيدة ادت الى تحسين الناتج الزراعي .

٢. التنمية الزراعية من خلال التوسع العمودي (الرأسي)

التوسع الزراعي الرأسي هو استخدام الاساليب الزراعية الحديثة واتباع افضل الطرق في مكافحة الآفات والحشرات ومعاجلة التربة وتسميدها واستصلاحها وكذلك استعمال انواع محسنة من البذور ذات الانتاجية العالية الملائمة للظروف المناخية والتربة . وسوف نأخذ محصول القمح لغرض المقارنة ، فقد زادت المساحات المزروعة بالقمح في الدول العربية بنسبة ١٤.٧% ولكن الزيادة في النتاج لم تصل الى ٤.٧% فقط . وعلى الرغم من البلدان العربية تساهم بنحو ٤% من جملة المساحة العالمية المزروعة بالقمح فأن مساهمتها لا تزيد عن ١.٩ ٥ من كمية الانتاج. وهذا يكشف لنا مرة اخرى تدني انتاجية الاراضي العربية نظرا لان زراعة القمح في معظم البلاد العربية تعتمد في المقام الاول على الامطار وهي كما قلنا سابقا متذبذبة وقليلة من حيث الكمية والفصلية علاوة على ان التربة في كثير من البلاد العربية اصبحت منهكة ومجهدة من جراء التعاقب المستمر للزراعة دون ان يحاول المزارعون تجديد خصوبتها وكذلك نتيجة عدم اتباع الدورات الزراعية السليمة وهو ما نعنيه بتنظيم الانتاج

واذا قورنت انتاجية الهكتار الواحد المزروع قمحا في البلاد العربية بنظيره في المناطق الاخرى من العالم يتبين لنا مدى انخفاض الانتاجية في البلاد العربية فتبلغ انتاجية الهكتار في الدول العربية نحو ١٠٤٤.٤ كيلو غرام في السنة بينما تبلغ عالميا ١٦٦٤ كيلو غرام في الهكتار وهذا الرقم يرتفع كثيرا في البلدان المتقدمة حيث تبلغ ٢١٧٥ كيلو غرام

ان نسبة انتاجية الهكتار في الدول العربية لا تتعدى ٦٢.٧% من النتاج العالمي وحوالي ٤٨٥ من انتاج الدول المتقدمة [١] .

ان انتاج الهكتار من القمح في البلاد العربية مجتمعةً ادنى انتاج في العالم ولكن انتاجية الاراضي من القمح في الاقطار العربية ليست واحدة بل تختلف من بلد الى آخر بحسب ظروف كل بلد واصوله الطبيعية والبشرية ففي جمهورية مصر العربية ينتج الهكتار الواحد نحو ٢٧١٤ كيلو غرام في السنة وبذلك تحتل المركز الأول من حيث الانتاجية ، اما في اقطار الأردن – ليبيا – الجزائر– موريتانيا –تنخفض انتاجية الهكتار بشكل حاد فتصل الى نحو ٥٠٠ كيلو غرام فقط وفي العراق وسوريا والمملكة العربية والمغرب تتراوح الانتاجية بين ٥٠٠–٨٠٠ كم ، اما ما يخص باقي الانتاج النباتي فقد سجل الانتاج نمو بنسبة ١.٥% في عام ٢٠٠٦ على الرغم من انخفاض المساحة المحصولية نسبة ٢% ويعود التحسن الى التوسع في استخدام البذور المحسنة والزراعة المحمية وتقنيات الري الحديثة . وتمثل المساحة المحصولية لمجموعة الحبوب حوالي ٦٦% من اجمالي المساحة المحصولية .

تدل تعديلات الانتاج النباتي ان معظم محاصيل الحبوب قد سجلت انخفاضا في عام ٢٠٠٦ حيث انخفض ٢.٤% نظرا لانخفاض مستوى الغلة بنسبة ١% والمساحة المحصولية بنسبة ١.٤٥ وقد انحصر ذلك الانخفاض في عدد من الدول العربية التي تعتبر منتجة رئيسية للقمح مثل المغرب وسوريا . كما انخفض انتاج الذرة الشامية بنسبة ١.٦% وسجل انتاج الشعير زيادة كبيرة بلغت ١٥.٢٥ نظرا للتوسع في الري التكميلي وفي استخدام الاصناف ذات الانتاجية المرتفعة التي تتناسب مع الظروف البيئية والمناخية

---

[١] صلاح الدين علي الشامي وزميله ، جغرافية الوطن الكبير ، ط٣، القاهرة، ١٩٧٥، ص٨٠٧

للدول العربية مما ادى الى ارتفاع الغلة بنسبة ١٤.٨٥ كما ارتفاع انتاج الرز بنسبة ٤.٤% نتيجة لتحسين مستوى الغلة بنسبة ٥.٤% في حين سجلت المحاصيل المطوية والمروية الاخرى تطورات متباينة . جدول رقم (٣)

جدول رقم (٣)

نسبة التغيير في الانتاج الزراعي نتيجة استخدام الاسمدة والتقنيات الحديثة

المحصول	الانتاج	المساحة		المحصول			
الحبوب	٠.١	٤.٢	٤.٢	البذور الزيتية	١.٧	٠.٦	١.١
القمح	٢.٤	١.٤	١	الخضار	١.٧	٠.١	١.٦
الشعير	١٥.٢	٠.٣	١٤.٨	الفاكهة	٤.٤	٨.١	٣.٤
الدرنيات	٣.٤	٠.١		الألبان	٨.١	١.٤	٦.٩
البقوليات	٣.٩	٢.٢		المحاصيل السكرية	١.٣	١.٧	٠.٥

- ادت زيادة استخدام التقنيات الزراعية المتطورة في الدول العربية خلال الخمس سنوات الاولى من الألفية الثالثة الى نتائج ايجابية ملموسة في القطاع الزراعي خصوصا على صعيد معدلات الانتاج . والانتاجية لبعض المحاصيل في الزراعة المروية كالخضار والفواكه والمحاصيل السكرية .

فقد شهدت الدول العربية تطورات في مجال تطبيق تقنيات الانتاج لأصناف نباتية عالية الجودة والانتاج الاكثر توافقا مع البيئة الزراعية العربية وذلك باستخدام الهندسة الوراثية ونظم الاكثار بزراعة الانسجة وتقنيات نظم المكافحة الكيمياوية والبيولوجية الزراعية لزيادة انتاجية وحدة الارض والمياه .

وتقنيات نظم الري الحديثة المرشدة لاستخدام موارد المياه المحدودة والدلالة على ما حققته الدول العربية من تقدم تقني ، فقد انتعشت الارض المزروعة باستخدام نظم الري الحديث حيث اصبحت هذه الأنماط تعطي مساحة كبيرة من زراعات الحبوب والخضروات والفاكهة في مصر والاردن وسوريا ولبنان وتونس والمغرب .

كما زادت كثافة استخدام الجرارات والمكائن الزراعية بنسبة ٣% خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ وقد حققت هذه الدول زيادة في انتاجية المحاصيل الزراعية خلال الفترة المذكورة حيث ارتفعت انتاجية الحبوب المروية بالموارد المائية السطحية من ١.٩ طن/هكتار الى ٢.٢طن/هكتار والخضروات من ٥.٥ طن/هكتار الى ٢٠.٢ طن /هكتار والفاكهة من ٨.١ طن/هكتار الى ٨.٥طن /هكتار . ويواجه التقدم النسبي الذي حققته الدول العربية في ميدان الزراعة خلال السنوات الماضية للنمو السكاني وزيادة الاستهلاك من الغذاء وتتلخص اهم معوقات التنمية الزراعية العربية في ضعف الكثافة المحصولية والتباطؤ في استصلاح الاراضي الزراعية وتدهور بعض الاراضي الزراعية بفعل التوسع العمراني والانجراف والتملح [١] .

[١] د. عبد الصاحب العلوان ، أزمة التنمية الزراعية ومأزق الامن الغذائي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١١٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، ١٩٨٨ ص١٥-٢٠ .

٣. الثروة الحيوانية في الوطن العربي وسبل تنميتها

تختلف نظم الانتاج الحيواني طبعا لنوعية واعداد الحيوانات المرباة ومدى توفر المراعي وحجم رأس المال المستخدم من قبل المربي فتشمل نظم الانتاج المطبقة في الدول العربية اربعة نظم رئيسية هي :-

أ. النظام الرعوي الرحال : ويمثل حوالي ٨٥% من النظم المطبقة لتربية الحيوانات . وينتشر هذا النظام في المناطق البدوية او الصحراوية او على اطراف المدن ، ويتميز بعدم الاستقرار حيث تتحرك القطعان بحثا عن المراعي . وتعتمد التربية في اطار هذا النظام بالدرجة الاولى على الخبرات التي اكتسبها الرعاة

ب. تربية قطعان المواشي حول المدن بهدف انتاج وتسويق الالبان ويعتبر هذا النظام من النظم المهددة للثروة الحيوانية نظرا للتوقف عن نشر التراكيب الوراثية نتيجة توقف تناسل الاناث والافراط في تغذية الاناث للحصول على اعلى انتاجية من الحليب .

ج. نظم الانتاج الحيواني بنسبة المكثف التقليدي ويمثل النظام الرئيسي للتربية في الدول العربية حيث يتم تربية حوالي ٨٠٥ من الابقار تحت هذا النظام لدى صغار المربين. ويتميز هذا النظام بصغر الحيازة الحيوانية التي لا تتجاوز ٣٠ رأساً تقريبا ويعتمد المربي على الطرق التقليدية وعلى خبراته الذاتية في التربية

د. نظام الانتاج الحيواني المكثف المتخصص في الانتاج ويتم في اطاره تربية حوالي ٢٠% من الحيوانات ويتميز هذا النظام بتطبيق الأسس العلمية في التربية والرعاية . ووجود نظام مؤسس لتسويق المنتجات الحيوانية وتطبيق التقنيات الحديثة في التربية وانتاج اللحوم والالبان واللقاحات [١] .

وينطوي في اطار النظم الثلاثة الاولى عدة محددات تتمثل في صعوبة المراقبة الارشادية وتقديم خدمات الرعاية الصحية البيطرية وتطبيق التقنيات الحيوية الحديثة او تقديم الحزم التكنلوجية الملازمة لتطوير الانتاج كماً ونوعاً وعدم وجود نظام مؤسس لتسويق المنتجات وسهولة انتقال الامراض التناسلية بين الحيوانات في حالة التلقيح الطبيعي ، اما على صعيد تربية الدواجن فقد انتشر هذا النشاط في معظم الدول العربية وتحقيق نتائج ايجابية كما ساهم في سد العجز في المنتجات الغذائية الحيوانية . وتتميز تربية الدواجن بعد تأثرها بالظروف المناخية واستعادتها من مزايا الانتاج الكبير ، وقدرتها على تخفيض تكاليف الانتاج وسرعة دوران رأسمالها – غير ان هذا النشاط تأثر بشكل سلبي بانتشار مرض انفلونزا الطيور في العالم وانعكاساته على بعض الدول العربية . مما ادى الى تراجع بنسبة تحد انتاج اللحوم البيضاء والبيض في عام ٢٠٠٦ عن معدلاتها خلال العقد السابق .

ان مستوى الانتاج الحيواني والانتاجية مازال ادنى بكثير من الامكانيات الكامنة والموارد المتاحة . اذ تعتبر انتاجية الابقار من اللحوم والالبان منخفضة حيث تمثل حوالي ثلث مستوى الانتاجية في استراليا وحوالي ٢٠% من مستوى الانتاجية في الولايات المتحدة وحوالي ١٥% من مستواها في اوربا

وبالإمكان تطوير انتاجية الثروة الحيوانية وتحقيق مستويات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي في اللحوم الحمراء والالبان من خلال نشر وسائل معرفية حديثة والتوسع في تطبيق التقنيات الانتاجية الحديثة .

٤. الثروة السمكية في الوطن العربي وسبل تنميتها :

---

[١] محمد علي العزاوي ، مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي ، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، الكويت، ص١٠٩،١٩٩٠

٥. تطل معظم البلاد العربية على عدة بحار وتشرف سواحلها على المحيط الاطلسي والبحر المتوسط والبحر الاحمر وبحر العرب والمحيط الهندي . وتتداخل في اراضيها بعض الألسنة البحرية والخلجان مثل الخليج العربي وخليج العقبة وخليج السويس .

ولكن على الرغم من هذا فأن الكثير من الاراضي الوطن العربي بعيدة نسبيا عن البحار والمحيطات ولذلك فهي في حاجة ماسة الى تطوير سبل المواصلات ووسائل النقل حتى يصبح بالإمكان ربط موانئ الصيد بمراكز الاستهلاك في داخل البلاد.

ان الثروة السمكية بجميع انواعها واشكالها تعيش وتنمو وتتكاثر في منطقة الرصيف القاري ، والتي لا يزيد عمقها في الغالب عن مئة متر مما يسمح لضوء الشمس باختراقها ولا شك ان ضوء الشمس ضروري ولازم لنمو الاعشاب والعوالق التي تعتمد عليها الاسماك في غذائها والرصيف القاري عبارة عن جزء من الاراض اليابسة غمرته مياه البحر وكلما اتسع نطاق الرصيف القاري ساعد ذلك على انتشار الكائنات البحرية .

وتبلغ المساحة الكلية للرصيف القاري في الوطن العربي نحو ٥٧٥ الف كم^{٢} ، كما يبلغ طول السواحل القريبة لهذه الارصفة القارية على امتداد الدول العربية حوالي ٢٠ الف كم٢ [١] الخارطة رقم ( )

ويبدو أن هذه الامكانيات لم تستغل استغلالا مناسباً على الرغم من ان البلاد العربية في أمس الحاجة كي تنهض بثرواتها السمكية التي يمكن ان تعوض النقص في انتاج اللحوم ومشتقاتها ، وتحظى الثروة السمكية في الوقت الحاضر بأهمية خاصة للاعتبارات الآتية :

١. تعتبر الاسماك غذاء طيبا لاحتوائها على نسبة عالية من البروتين تفوق من الكم والنوع ما في بعض انواع اللحوم والبيض واللبن علاوة على ما تحويه من مواد اخرى مثل الفسفور والفوسفات والحديد وفيتامين –ب– .
٢. الاسماك من الموارد الطبيعية التي لا تغيب لأنها لها قدرة التكاثر بسرعة وكميات كبيرة اذا ما استغلت استغلالا مناسبا . اما اذا تعرضت الاسماك الى الصيد الجائر وفي جميع المواسم فأنها تقل مدته بعد ولهذا دعت المنظمات المتخصصة الى وضع الضوابط والقوانين والاتفاقيات التي من شأنها ان تنظم عملية الصيد .
٣. الاسماك في الوقت الحاضر من المصادر الهامة التي يعتمد عليها في انتاج علف الحيوان والذي يتم بواسطة تصنيع مسحوق او دقيق السمك .
٤. توجد في داخل البلاد العربية مسطحات مائية واسعة تصلح لإنتاج الاسماك وتربيتها . وهذه المسطحات تتمثل في مياه الانهار والبحيرات والخزانات المائية ومزارع الرز والبرك والمستنقعات .
٥. ان التطور الكبير الذي طرأ على تكنولوجية زراعة الاسماك وتربيتها وأقلمه أصناف جديدة فتح افاق رحبة وادى الى زيادة الانتاج السمكي . ورفع من انتاجية الوحدة المساحية المائية .

ويمكن تقسيم مناطق صيد الاسماك في الوطن العربي الى الاقسام التالية :

١.منطقة المحيط الأطلسي والتي تطل على عليه كمل من المملكة العربية وموريتانيا وبلغ انتاج هذه المنطقة نحو ٢٩٢ الف طن وحوالي ٢٢.٦% من جملة الانتاج العربي من الاسماك .

---

[١] محمد علي العزاوي ، مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي ، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، الكويت ، ١٩٩٠ ، ص١٠٩ .

٢.منطقة شرق وجنوب البحر المتوسط وتشمل جميع الاقطار العربية المطلة على هذا البحر وهي المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر وفلسطين ولبنان وسوريا . وبلغ انتاجها نحو ١١٤.٥ الف طن حوالي ١٢.٨

٣.منطقة البحر الاحمر وتشمل مصر والسعودية والسودان واليمن وبلغ انتاجها نحو ٤٦.٨ الف طن او حوالي ٥.٦ % من انتاج الوطن العربي

٤.منطقة المحيط الهندي وخليج عمان وتشمل اقطار اليمن وسلطنة عمان ويبلغ انتاجها نحو ٢٣٨.٥ الف دينار أو حوالي ٢٦.٨ % من جملة الانتاج العربي

٥.منطقة الخليج العربي وتشمل الاقطار العربية الواقعة عليه وهي دولة الامارات وقطر والبحرين ومنطقة الاحساء في السعودية والكويت وجنوب العراق ويبلغ الانتاج ٧٨.٢ طن او حوالي ٨.٦ من جملة الانتاج العربي [١] .

اما انتاج الاسماك من المياه الداخلية فلا تتناسب مع ما يمتلكه الوطن العربي من مسطحات مائية وخاصة في مصر والسودان والعراق وعلى الرغم من ان هذه المسطحات هي أكثر ملائمة لتكاثر الاسماك وتوالدها وذلك بسبب هدوء مياها وعدم تأثرها نسبيا بحركات التيارات المائية العنيفة وغشاها بالأعشاب والعوالق التي تشكل غذاء للأسماك ، الا ان انتاج المسطحات المائية الداخلية في كل من العراق والسودان اخذ بالانخفاض بشكل كبير .

ويبدو ان الوطن العربي بدأ يولي اهتمام بالمزارع السمكية التي شاعت في كثير من اقطار الوطن العربي ومعظم هذه المشاريع تدار على شكل مشاريع عائلية . ولكنها حققت نجاحاً كبيراً [٢] .

---

[١] محمد متولي ، حوض الخليج العربي ، ج٢ – مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص٧٠ .

(٢) محمد محمود الصياد ، معالم جغرافية الوطن العربي ، المجلد ١ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٥٥–٥٧ .

الاستنتاجات والتوصيات

١. الاستنتاجات

من خلال العرض لمشكلة التنمية الزراعية في الوطن العربي ومتطلباتها وكيفية تحقيق تنمية مستدامة في البلدان العربية وبالرغم من الجهود المبذولة لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية المتعلقة بمتطلبات التنمية الزراعية امكن التوصل الى جملة من الانتاجات ومنها :

١. ان ما تحقق من انجازات في المجال الزراعي لا يزال دون مستوى الطموح من خلال اتساع حجم الفجوة الغذائية لمعظم المحاصيل الزراعية والسلع الغذائية وزيادة ما يتم استيراده من المحاصيل والموارد الغذائية حيث تتجاوز النسبة ٦٠% ولا زالت نسبة الاكتفاء الذاتي للعديد من السلع الزراعية والغذائية متدنية بدرجة كبيرة .
٢. لا زالت هنالك مجموعة من الموارد والطاقات الزراعية غير مستغلة استغلالا امثل وان المستغل منها مازال دون المستوى الأمثل .
٣. القصور الواضح في مستوى الخدمات الزراعية والتكنلوجية وقلة التخصيصات المالية الاستثمارية والكوادر البشرية المؤهلة .
٤. الواضح ضد الزراعة حيث يعاني الوطن العربي من عدم كفاية الاستثمارات الزراعية وانخفاض نصيب الزراعة من الاستثمارات العامة مما ادى الى انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي.
٥. عدم كفاية البنى الاساسية والمؤسسية والبحثية لتطوير القطاع الزراعي وتحديثه في البلدان العربية وانخفاض الاستثمارات اللازمة لهذه المركز وان المتوفر منها لا يتناسب مع حجم المشكلة .
٦. ان مستقبل الامن المائي في الوطن العربي ينذر بالخطر خصوصا فيما يتعلق بالأنهر مثل الفرات والنيل حيث ان نهر الفرات تنخفض ايراداتها بنسبة كبيرة تصل الى ٧٥% ويصبح ما يصل للعراق بحدود ٧ مليارات متر مكعب .

وهي كمية تساوي ربع الموارد المائية الواصل الى القطر طول السنوات الماضية بسبب السياسات التي تتبعها دول المنبع تركيا ويقدر العجز المائي خلال السنوات القادمة بنحو ١٣ مليار متر مكعب . كذلك بالنسبة لنهر النيل حيث يواجه انخفاض في مناسيب المياه المجهزة .

٧. ان الوطن العربي يشهد زيادة واضحة في معدلات النمو السكاني وهذه الزيادة ستكون من اهم الاسباب في زيادة الطلب على المواد الزراعية دون ان يخلو الأمر من اجهاد واضح للموارد الزراعية كما ان النمو السريع للسكان في العالم العربي سيؤدي الى زيادة مستوى الفقر عن طريق رفع معدلات العالة للأسر العربية بالإضافة الى انخفاض مستويات دخول الافراد وهذا بدوره سيؤدي الى انخفاض نصيب الفرد من الغذاء دون المستوى الذي يحقق الامن الغذائي .

٢. التوصيات

ومن التوصيات المهمة في تطوير القطاع الزراعي هي :

اولا : السياسة الاستثمارية للقطاع الزراعي

١. اعطاء اولوية متقدمة في السياسة الاستثمارية للبلدان في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتأمين المياه اللازمة للاستخدامات الزراعية كما وان البرنامج الاستثماري للخطة يجب ان يوزع استثمارات القطاع الزراعي بشكل عادل حسب القطاعات وبما يتناسب والمميزات التقنية بشكل كفوء ومتوازن .
٢. دعم القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الزراعي وذلك على النحو التالي:

أ. تشجيع ودعم القطاع الخاص المحلي والاجنبي للاستثمار في مشاريع الانتاج النباتي والحيواني المتكامل .

ب. تشجيع تأسس الشركات الزراعية المساهمة من خلال تنمية وتطوير اسواق المال .

ج. تبني سياسات ائتمانية تشجع القطاع الخاص على اعادة تأهيل المشاريع واقامة مشاريع جديدة .

ثانيا : السياسة المائية

بات من الضروري الاهتمام بهذا الجانب واعطائه اولوية متقدمة ضمن سياسات التنمية في الوطن العربي ومن خلال مجموعة واسعة من البرامج والاجراءات التي يمكن تلخيصها بالآتي :

١. اعتبار المياه مورداً اقتصادياً مهما ووضع تسعيرة مناسبة له للحفاظ على هذه الثروة
٢. وضع السياسات الزراعية المستقبلية باستخدام بدائل ترشيد الاستهلاك والتشجيع على زراعة المحاصيل البديلة الأقل استهلاكاً للمياه والمقاومة للملوحة والجفاف . كما يجب العمل على استنباط اصناف مقاومة للملوحة ويتم ذلك من خلال الابحاث الزراعية .
٣. التركيز على انتاجية ونشر تقنيات الري الحديث .
٤. تأسيس مشروع عربي مشترك يتعامل مع دراسات التغيير المناخي العالمي وتأثيره على الدول العربية .
٥. توجيه الدراسات باتجاه ايجاد الوسائل والتطبيقات الضرورية لرفع كفاءة الارواء والعودة الى انشاء محطات بحثية .

ثالثا : التنمية الريفية ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعمراني للمجتمعات الريفية العربية .

رابعا : زيادة الانتاجية وتحسين الانتاج باستخدام كل ما من شأنه رفع انتاجية وغلة الدونم او الشجرة او الحيوان من خلال استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة والري وتربية الحيوان .

خامسا : التنوع البيولوجي المحافظة على التنوع البيولوجي وزيادة مرونة نظم الانتاج الغذائي تجاه التحديات التي يشكلها تغيير المناخ وزيادة عدد المحميات الطبيعية والمحافظة على القائم منها واستحداث مراكز للزراعة العضوية والمكافحة المتكاملة واستخدام المستخلصات النباتية كبديل عن المبيدات الكيمياوية وتنشيط وتطوير المكافحة الاحيائية التي تبث برامج لإعداد الحيوية (المفترسات) للآفات الزراعية والتي تقلل من الحاجة للمبيدات الزراعية .

سادسا : الاستفادة من الميزة الفنية والتخصص في المناطق الزراعية بدلاً من التوجه نحو التنوع وزراعة الاراضي الجديدة بمحاصيل مختلفة .

المصادر

أولا : المنظمات الدولية

١. أوضاع الامن الغذائي : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ٢٠١٣ التقرير الاقتصادي الموحد ٢٠١٣، صندق النقد العربي .

٢. منظمة الاغذية والزراعة الدولية (F .A .a) نحو عالم ينعم بتغذية جيدة .

٣. منظمة الزراعة والاغذية الدولية للأمم المتحدة (F.A.Q) انتاج الغذاء والدور الرئيسي للمياه ، روما ، ايطاليا ، ١٩٩٦ .

٤. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، اوضاع الامن الغذائي العربي ٢٠١٢

ثانيا : مصادر الكتب

١. ابراهيم المشهداني : مبادئ واسس الجغرافية الزراعية ، ط١، مطبعة الارشاد ، بغداد، ١٩٧٠، ص٨٧-٩٧ .
٢. حيدر عبود كزار ، تحليل جغرافي لإمكانات التنمية الزراعية وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة .
٣. د. سالم توفيق النجفي ، التنمية الاقتصادية الزراعية ، مطبعة جامعة الموصل ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٧ ، ص١١٦-١٨١ .

٤. سامي الكاشف ، الموقف السكاني والنمو الحضري في الوطن العربي ، ندوة مشكلة الغذاء في الوطن العربي ، الكويت ، ١٩٧٨ ، ص١٥-٣٨.
٥. صلاح الدين على الشامي ، الوطن العربي ، ط١ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٦، ص١١١-١١٤.
٦. صلاح الدين علي الشامي وزميله ، جغرافية الوطن الكبير ، ط٣، القاهرة، ١٩٧٥، ص٨٠٧ .
٧. عادل يوفا ، استصلاح الاراضي (الري والصرف والمستنقعات المائية والمحاصيل في المناطق الجافة والرطبة وطرق الري المختلفة ، ط٢، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة ، دمشق،٢٠٠٠،ص٥٠-٨٠.
٨. عدنان مكي وفلاح الغزاوي ، التنمية والتخطيط الاقليمي
٩. محسن محارب عواد وزميله، مدخل الى الجغرافية الزراعية ، ط١، دار شموع للثقافة والطباعة والنشر والتوزيع ، ليبيا ، ٢٠٠٢، ص١٩٥ .
١٠. محمد احمد الرويشي ، جوانب من مشكلة الغذاء في العالم والوطن العربي ، القاهرة ١٩٨٧، ص١٤-١٨
١١. محمد السيد عبد السلام ، التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي ، ط٢ ، مكتبة الفجالة ، مصر ،١٩٩٥ ، ص١١
١٢. محمد السيد غلام ومحي صبحي عبد الحكيم، السكان ديموغرافيا وجغرافيا ، مكتبة الانجلو المصرية، ط٢، القاهرة،١٩٦٧,ص٢٢٨.
١٣. محمد علي العزاوي ، مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي ، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، الكويت، ص١٩٩٠،١٠٩
١٤. محمد متولي ، حوض الخليج العربي ، ج٢ – مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص٧٠ .
١٥. محمد محمود الصياد ، انتاج الغذاء في الوطن العربي ، ندوة مشكلة الغذاء في الوطن العربي ، الكويت ، ١٩٧٨، ص١٣٠-١٤٠
١٦. محمد محمود الصياد ،معالم جغرافية الوطن العربي ، المجلد الاول ، دار النهضة العربية بيروت،١٩٧٠، ص١٢٧-١٤٠
١٧. محمد ولف الدليمي وفواز احمد موسى ، جغرافية التنمية ، مفاهيم نظريات تطبيقية ، دار الفرقان للطابعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، حلب ، سوريا ، ٢٠٠٦ ، ص ٨.
١٨. منصور حميد ابو علي ، الجغرافية الزراعية ، ط١، دار وائل للنشر ، الاردن ، ٢٠٠٤ ، ص١١٥ .
١٩. منير اسماعيل ابو شادي وزميله ، دراسات في الجغرافية الديموغرافية السكانية ، ط١، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الاردن ، ص١٢٠-١٤٠ .

مصادر الدورات والمجلات

١. عبد الصاحب العلوان ، ازمة التنمية الزراعية ومأزق الأمن الغذائي مجلة مستقبل العربي ، العدد ١١٧ ، مركز الدراسات العربية ، لبنان، ١٩٨٨
٢. عبد الاله ابو عياش ، بعض ملامح التحضر في الوطن العربي ، مفاهيم واتجاهات ، مجلة كلية الآداب والتربية ، العدد التاسع ، ١٩٧٦ ، ص١١١.